

الحدث

بموازاة استمرار الممارك البرية والقصف الجوي، يخدم التنافس السياسي والمسكري في الملف الليبي، وسط «إقدام» تركي لافت، ومحاولوة روسية للإمسالك بخيوط اللببة، بالاستفادة من ضالة الحضور الاميركي. وفي خضم ذلك، بدا لافتا امس، إعلات وزير الداخلية في حكومة«الوفاء»، من العاصمة التونسية، تشكيل«تحالف ثلاثي» داعم لحكومته بيت تركيا وتونس والجزائر. قبل ان تعمد تونس إلى نصي انخراطها في اية تحالف من هذا النوع. وجاءت تلك التطورات بعد يوم واحد من زيارة غير معلنة مسبقا للرئيس التركي إلى تونس، ركزت على الملف الليبي واثارت جدلا واسعا

تركيا ترسل قوات قريبا... وتونس «خارج» الأتحاف استخدام التنافس الدولي في ليبيا

يتواصل في ليبيا التصعيد العسكري الذي بذاته قوات المشير خليفة حفتر قبل اسبوعين، مع إعلانها مجدداً «الساعة الصفر» لدخول وسط العاصمة طرابلس. وتركّز القتال البري في الضواحي الجنوبية للعاصمة، وأسفر في الأيام القليلة الماضية عن بعض التقدم لمصلحة قوات حفتر، التي لم تنجح – مع ذلك – في كسر دفاعات قوات حكومة «الوفاق»، ويسير القتال في شكل موجات، إذ تتقدم في ساعات النهار قوات حفتر ببطء صاروخي وجوي من الطائرات المسيّرة الإماراتية، فيما تستعيد قوات «الوفاق» لياً أغلب المواقع التي خسرتها.

لكن حملة حفتر توسّعت في الأسبوعين الماضيين لتشمل شن قصف جوي على مدن أخرى تقع تحت سيطرة «الوفاق»، وتركّز القصف على مدينة مصراتة التي تمثّل التشكيلات العسكرية المنحدرة منها العمود الفقري لقوات «الوفاق». وقد رفضت المدينة عرضاً، انتهى اول من امس، بسحب مقاتليها من الجبهات مقابل وقف استهدافها من الجوّ. وشملت الغارات، امس، مدينة الزاوية التي تمثّل المدخل الغربي للعاصمة، ومدينة سرت الساحلية وسط البلاد التي تقع تحت سيطرة تشكيلات عسكرية من مصراتة منذ

دحر تنظيم «داعش» عام 2016، وتفسير أخبار إلى سعي قوات حفتر لدخولها في المستقبل القريب. في هذا الوقت، بدأ التنافس الإقليمي والدولي في الملف الليبي يتخذّ أبعاداً أكثر خطورة، مع إعلان الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، امس، نيته تنفيذ وعده بإرسال قوات إلى ليبيا مطلع الشهر المقبل. إذ قال أردوغان، في كلمة القاها أمام أعضاء «حزب العدالة والتنمية»، إنه «نظراً إلى وجود دعوة (من ليبيا) في الوقت الراهن فإننا سنقبلها»، مضيفاً «(أننا) سنضع مشروع قانون إرسال قوات إلى ليبيا على جدول الأعمال بمجرد

بدء جلسات البرلمان»، موضحاً أن البرلمان سيقوّ هذا التشريع في الثامن أو التاسع من كانون الثاني/يناير المقبل. ولم يغفل أردوغان، في كلمته نفسها، تجديد الهجوم على روسيا من بوابة ليبيا، إذ أشار إلى أن «روسيا موجودة هناك بالنفي (مقاتل) من فاعتر»، متحدثاً أيضاً عن «وجود نحو خمسة آلاف مقاتل من السودان»، معتبراً أنهم «كلّهم يساعدون بارون حرب (حفتر)، بينما نقل نحن دعوة من الحكومة الشرعية للدولة، هذا هو اختلافنا». في المقابل، تتحاشى روسيا، إلى الآن، الدخول في سجال مع تركيا حول هذا الملف، محاوليّة وضع



حملة حفتر توسعت في الأسبوعين الماضيين لتشمل مدن أخرى تفر تحت سيطرة «الوفاق» (أف ب)

وعقد باشاغا ندوة صحافية لم يكتفٍ فيها بالحديث عن مجريات المعارك، بل قدّم رواية كاملة حول ما حصل في ليبيا منذ سقوط نظام معمر القذافي. وفي هذا الإطار، حلّ النظام السابق المسؤوليّة الأولى عن الفوضى، منتقداً عدم وجود دستور لأكثر من أربعة عقود، ومعتبراً أن اختلاف المسارين اللذين سلكتهما تونس وليبيا بعد عام 2011 يعود إلى وجود رصيد مؤسساتي لدى الأولى مكّنها من إسقاط نمط الحكم من دون إسقاط الدولة، بينما لم يكن يوجد فصل بين النظام والمؤسسة لدى الثانية. وتابع باشاغا أن سقوط الدولة في ليبيا جعلها هدفاً للتنظيمات الإرهابية التي برزت في الإقليم، ما حوّل مكافحتها إلى هدف استراتيجي، وهو ما أعطى الفرصة لـ«القوى المترتبة بالسلطة...لتجريب محاولتها المستمتمة الوصول إلى السلطة بمنطق القوة الغالبية» في إشارة إلى حفتر و«عملية الكرامة» التي أطلقها عام 2014. وتحدّث عن مكافحة تنظيم «داعش» لاحقاً، وصولاً إلى الهجوم على طرابلس الذي اعتبر أنه جاء «من دون أيّ أهداف ومنظمات الوصول إلى هدف سبب منطقي»، وخاصة مع انتهاء التحضيرات لعقد مؤتمر مصالحة في مدينة غدامس برعاية الأمم المتحدة، تحضره جميع الأطراف الليبية، لبحث خريطة طريق حلّ سياسي.

لكن الحديث الأهم لباشاغا كان حول توفير الدعم لحكومته، حيث تحدّث عن توقيع مذكرة التفاهم الأمنية والعسكري مع تركيا، قبل أن يعرب عن اعتقاده بأنه «سيكون

هاثفي مع رئيس الوزراء الإيطالي، جوزيبي كونتي، ركّز فيه الجانبان على «ضرورة التسوية السلمية للازمة»، ولن يقلل أبداً أن يكون الدور لتطبيق التسوية الليبية بوساطة الأمم المتحدة»، بحسب ما جاء في بيان الكرملين.

جدد في تونس

على خطّ مواز، وصل وزير الداخلية في حكومة«الوفاق»، فتحي علي باشاغا، امس، إلى تونس، في زيارة ليست الأولى من نوعها، إذ سبقها واحدة مماثلة بعيد إطلاق حفتر حملته للسيطرة على طرابلس في الرابع من نيسان/أبريل الماضي.

هناك تعاون كبير بين تركيا وتونس والجزائر، وستكون في حلف واحد يخدم شعوبنا واستقرارنا الأمني»، وكان الوزير قد شدّد، في زيارته السابقة، على ضرورة تقديم الدعم لـ«الوفاق»، لكنه طالب حينها بتفعيل «اتحاد المغرب العربي»، توازياً مع تصريحات لوزيري الخارجية التونسي والجزائري رفضاً فيها مهاجمة طرابلس، لما فيها من تهديد لأمن البلدين وسلامة المدنيين الليبيين.

وجاء حديث باشاغا عن «حلف» مقترض بعد يوم واحد من زيارة غير معلنة مسبقاً للرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، لتونس، تركّزت على الملف الليبي، وعلى رغم أن المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقده الرئيسان التركي والتونسي، قيس سعّيد، تناول «ندوة برلين» وضرورة دعوة تونس إليها، من دون التطرق إلى تدخل تركي عسكري مباشر في ليبيا ووجود دور تونسي في ذلك، إلا أن هذه النقطة اثارَت الكثير من الجدل. إذ ندّدت أحزاب ومنظمات ووسائل إعلام تونسية بزيارة أردوغان وتوقيعها، معتبرة إياها «استفزازية»، وقيما حدّز البعض من جعل تونس منضّة لنقل الأسلحة التركية إلى ليبيا، ذهب آخرون إلى الحديث عن إمكانية نشر جنود أترك في تونس.

ورداً على تلك التاويلات وعلى تصريحات باشاغا أيضاً، أصدرت الرئاسة التونسية، امس، بيانا أكدت فيه أن «تونس لن تقبل بأن تكون عضواً في أي تحالف أو اصطاف على الإطلاق»، ولن تقبل أبداً أن يكون أي شبر من ترابها إلا تحت السيادة التونسية وحدها». واعتبرت أن «التصريحات والتاويلات والادعاءات الزائفة... إما أنها تصدر عن سوء فهم وسوء تقدير، وإما أنها تنبع من المصادر نفسها التي دابت على الافتراء والتشويه»، وأضفت إنه إذا «صدر موقف عكس هذا من تونس أو من خارجها، فهو لا يلزم إلا صاحبه وحده».

(الأخبار)



لـ«اتفاقية سيفر» (1920)، والتي قسّمت تركيا قبل أن تعيد «معاهدة لوزان» (1923) توحيدها، وهو ما يقع في السياق الذي وضعه المناطق باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قاين، عندما قال مساء الثلاثاء الماضي: «إن الذي يعرف جيداً تاريخ الجمهورية التركية يدرك أن الأمن القومي لتركيا يبدأ مما خلف (حدود) الميثاق المئّي». لذلك اعتبر الاتفاق التركي – الليبي لترسيم الحدود البحرية كسرًا للحزام الذي تريد اليونان وقبرص اليونانية فرضه على تركيا، إبقاء الأخيرة «حبيسة» حدودها الزهانة، وقال قاين إن «تركيا إذ تسعى إلى حماية أمنها القومي، يتحمّ عليها توسيع هذا الحزام، وهذا ليس خيارا بل حتمية، ومن هنا، اهتمامنا بليبيا وسوريا وأفغانستآن والقوقاز والبلقان وإيران. وهذا يوجب أن تكون تركيا قوية على طاولة المفاوضات وفي المبادئ وفي كل المحاور». وإذًا كان ميرزا لأي دولة أن تتخصن خلف مصالحها القومية والحوية للقيام حتى بـ«مغامرات» فإن التدخل التركي المباشر من البوابة الليبية يتّم هذه المرّة تحت لافتة «العُمانيّة الجديدة»، بقول أردوغان بعد عودته من تونس إن «ليبيا أمانة عثمانية»!

تصريح

انتخابات «الليكود» التمهيدية: تنافسٌ في التطرف اليميني

تحت شعار إنقاذ حكم «الليكود» وممسكر اليمين، خاض غدمونه ساعر معركة إسقاط بنيامين نتنياهو داخل حزبه، لكنّ ههما تكثرت نتائج انتخابات رئاسة «الليكود»، فهي لن تنزك عليه ما يبدو بصمات استثنائية على توجهات الحزب، كما لن تخالف تأثيرات جوهرية على ملف رئاسة الحكومة

يحاول رئيس حكومة العدو الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أن ينتزع شرعية حزبية للاستمرار في أخذ الكيان بكامله رهينة في مقابل نجاحه من القضاء.. وهي استراتيجية بدأ لافتاً أن حزب «الليكود» وممسكر اليمين تناغما معها، إلى حدّ التسبّب في شلّ الحكومة طوال العام الجاري. في هذا السياق، تأتي الانتخابات التمهيدية داخل «الليكود» لتمثّل حدثاً استثنائياً، بالنظر إلى أن المرّة الأخيرة التي جرت فيها مثل هذه الانتخابات كانت في 2014، عندما فاز نتنياهو على داني دانون، وكّرس بذلك هيمنته على الحزب الذي يبدو أنه يعاني من فقدان قيادات قادرة على استقطاب جمهوره وممسكر اليمين، أو تشكيل بديل قوي من نتنياهو. من أبرز علامات تلك الانتخابات أنها تكشف عن مستوى التطرف الأيديولوجي الذي يسود «الليكود»، وهو ما تبيّن في محاولة ساعر منافسة نتنياهو في تظهير خيارات أكثر تطرفاً في شأن القضية الفلسطينية. ولذا، احتلّت قضية «خان الأحمر» نقطة ارتكاز في حملته الانتخابية، إذ عبّر عن سخريته منها بالقول: «حكومة إسرائيل تخاف من لاهاي»، مشيراً بهذا إلى امتناع الحكومة عن إخلاء القرية الفلسطينية بسبب الخلاف بين «الحكومة الجناينة الدولية»، وهو الأمر الذي أكدّه وزير الخارجية، يسرائيل كاتس، كذلك، حرص ساعر على تظهير خلفياته اليمينية بالتأكيد أنه «ينوي مواصلة الكفاح من أجل مستقبل الضفة الغربية بالأفعال لا بالأقوال»، وتنبع خصوصية موقفه المتقدّم من أنه أتى في الوقت الذي قررت فيه النيابة العامة في «الجناينة الدولية» أن ثمة أساساً للتحقيق ضد إسرائيل حول ارتكابها جرائم حرب، ما يكشف عن نوع من الإجماع الإسرائيلي في مواجهة الحكمة. أما أكثر ما لفت في حملة ساعر العائنية فهو أنه لم ينطلق في مناقسته نتنياهو من كون الأخير زعيماً فاسداً أساء إلى صورة إسرائيل، بل من زاوية أن تلك التهم أضرت بالحزب وممسكر اليمين بالدرجة الأولى. وعلى هذه الخلفية، لا يبدو مستغرباً إعلانه أنه إذا فاز برئاسة «الليكود»، فسيعمل على تعيين نتنياهو رئيساً للدولة، علماً بأن هذا الموقف ينطوي على أبعاد تكتيكية تخدمه في المنافسة على رئاسة الحزب.



سوزر نتنياهو والشنط لتحمها على جميع التضخعات والبور الاستيطانية (أف ب)

في المقابل، لم يُخفِ نتنياهو حقيقة أنه يحاول انتزاع شرعية شعبية في مقابل الشرعية القضائية، وهو ما أفصح عنه في مقابلة مع إذاعة الجيش، قال فيها إن «الشعب هو من يقرر من الذي سيقود الحكومة المقبلة... من يقرر من سيقود الليكود هم أعضاء الليكود فقط»، وفي الاتجاه نفسه، سخر مكتبه، امس، من اقتراح ساعر تعيين نتنياهو رئيساً للدولة، معتبراً أن «مناورة ساعر تشير إلى أنه يسير مع خط الإعلام واليسار للتخلص من رئيس الحكومة برئاسة البلاد، هذا ليس الوقت للانسحاب في الليكود وإنما للوحدة حول نتنياهو». أيضاً، توجّه رئيس حكومة العدو إلى الحكمة العليا كي تترفّع عن هذه النقاشات حول أهليته لتشكيل الحكومة المقبلة، مستعيناً بآراء من سّهام «كبار الفقهاء الدستوريين من غير المؤيدين لليكود، والذين شددوا على أنه يجب الوثوق بالديموقراطية. في الديموقراطية، الشعب من يقرر». كما لم تفته الإشارة إلى عزمه على ضمّ غور الأردن وشمالى البحر الميت، حيث جدّد نيته التوجّه إلى الولايات المتحدة وحثّها على الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على جميع التجمعات والبور الاستيطانية في الضفة المحتلة. وهو بذلك يريد استمالة قاعدة «الليكود» المتطرفة.

وفي ما بدا استجابة لطلب نتنياهو، امتنع المستشار القضائي للحكومة، أفياحي مندلبليت، من مذكرة قدّمها إلى «الحكمة العليا» عن إصدار وجهة نظر قانونية حول إمكانية تشكيل حكومة جديدة من قبّل نتنياهو، المتهم بمخالفات فساد خطيرة، جاء هذا ردّاً على طلب وجّه إلى المحكمة يدعو الاستمرار إلى أن يدلي بموقفه، لكن الأخير رأى أن النقاش في المحكمة ينبغي أن يتخمر حول ما إذا كان بالإمكان أصلاً بحث هذه المسألة قانونياً الآن، وأعاد بأنه إذا قرّرت المحكمة أن ذلك ممكن فسيقبل موقفه القانوني، ويُفترض أن تنظر «العليا» في التماس تمّ تقديمه حول هذه القضية، عبر هيئة من أقدم ثلاثة قضاة فيها برئاسة رئيس المحكمة، إستر حivot، إضافة إلى القاضي نيل مندل الذي يتولى حالياً رئاسة «لجنة الانتخابات المركزية»، ورأى مندلبليت أن لا جدوى من تقديم وجهة نظره (الآن)، مشيراً إلى أن ثمة اعتبارات تؤيد هكذا خطوة، وأخرى تعارضها.

(الأخبار)

«مغامرة عثمانية» جديدة!

على الرغم من التطورات التي

تشهدها ساحة ادلب، وتقدّم الجيش

السوري في منطقة لتركيا فيها نفوذ

ووجود عسكري، كان امام رجب طيب

إردوغان متسع من الوقت، على ما

يبدو، للتفرغ للحدث الليبي، تاركا الحدث

السوري، على سخوته، يتراجع في سلم

الأولويات، وبلغّة المطمئن والواقف

بنفسه، ذهب إردوغان إلى تونس

استكمالاً للمركة في ليبيا وعليها

محمد نور الدين

فاجأ الرئيس التركي خصومه في شرقي المتوسط وشمال أفريقيا والجزيرة العربية مرتين الأولى؛ حين أبرم، في 27 تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، اتفاقين مع حكومة فايز السراج في ليبيا، والمترقب بها دولياً، والثانية؛ بعد شهر بالضبط، بزيارة تونس، الدولة المجاورة لليبيا. أظهر الحدثان أن أردوغان يملك زمام المبادرة، ولديه خطة محدّدة وصورة واضحة لما يريد في صراع الغاز والنفوذ في شرقي

^[1] فاجأ الرئيس التركي خصومه في شرقي المتوسط وشمال أفريقيا والجزيرة العربية مرتين: الأولى؛ حين أبرم، في 27 تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، اتفاقين مع حكومة فايز السراج في ليبيا، والمترقب بها دولياً، والثانية؛ بعد شهر بالضبط، بزيارة تونس، الدولة المجاورة لليبيا

^[2] فاجأ الرئيس التركي خصومه في شرقي المتوسط وشمال أفريقيا والجزيرة العربية مرتين: الأولى؛ حين أبرم، في 27 تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، اتفاقين مع حكومة فايز السراج في ليبيا، والمترقب بها دولياً، والثانية؛ بعد شهر بالضبط، بزيارة تونس، الدولة المجاورة لليبيا

^[3] فاجأ الرئيس التركي خصومه في شرقي المتوسط وشمال أفريقيا والجزيرة العربية مرتين: الأولى؛ حين أبرم، في 27 تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، اتفاقين مع حكومة فايز السراج في ليبيا، والمترقب بها دولياً، والثانية؛ بعد شهر بالضبط، بزيارة تونس، الدولة المجاورة لليبيا